الفصل 04
يوم في حياة وسيط سري

يوجد على مكتبي تمثال برونزي لفتاة ترتدي فستانًا مزركشًا متعدِّد الطبقات، وهي تمتطي وحيد القرن.

تلك هي حياتي؛ أنثوية، لكنَّها خطيرة. حسنًا، إنَّها أكثر من خطيرة بقليل، ولكنَّ حيوان وحيد القرن له قرن وجلد سميك يُوفِّران له الحماية في المغامرات العنيفة جميعها.

امتدت مغامراتي بين عامي 1993م، و 2002م، وكنت فيها مكلفة بملف العراق وليبيا، لكنَّ نشاطي شمل مصر، وسوريا (حزب الله)، واليمن، وماليزيا، وهذا يعني وجود أخطار عدَّة، ويعني أيضًا مصالح أمنية عليا. لقد كان العمل ضمن هذا المستوى محفوفًا ببعض العواقب غير العادية، ولكنَّ الأمر كان يستحق المخاطرة.

كانت تلك أيامًا مثيرةً حقًّا؛ فقد أنشأت شبكة علاقات مع البعثة الليبية في مايو عام 1995م، ومع السفارة العراقية بالأمم المتحدة في أغسطس عام 1996م، حدث ذلك كله بإشراف مباشر من الدكتور فيوز وهوفين. كنت أسافر كل ثلاثة أسابيع من بيتي في ضواحي واشنطن لزيارة الدبلوماسيين في نيويورك، ولكنَّني كنت أتردد على نيويورك كثيرًا عند حدوث أزمة، أو عندما نصل إلى مرحلة حاسمة، وأعتقد أنَّني التقيت دبلوماسيي البعثتين، كلٌّ على حِدَة نحو (150–170) مرَّةً.

لم تكن اتصالاتنا سريةً على نحوٍ كامل؛ لأنَّني قلت لهؤلاء الدبلوماسيين منذ البداية إنَّني أسعى إلى إنشاء قناة خلفية لدعم الحوار؛ من أجل كسر الجمود، والمساعدة على فكِّ الحصار عن بلديهما، كان كل واحدٍ منا يفهم الآخر.

كان اجتماعي الأول في مقر البعثة الليبية صريحًا، وقد تطرَّقت فيه إلى ارتباطي بالدكتور فيوز، وقدرته على تحديد هوية الإرهابيين الذين خططوا لتفجير طائرة (البان آم 3, 1) فوق لوكيربي. كان الدكتور فيوز عميلًا كبيرًا لوكالة الاستخبارات الأمريكية في الشرق الأوسط، وقد تعامل مع سوريا ولبنان في أثناء أزمة اختطاف تيري أندرسون في ثمانينيات القرن الماضي؛ لذا عندما أوضحت أنَّ الدكتور فيوز مَعني بما أقوم به، فَهِم الدبلوماسيون الليبيون بوضوح تام معنى ما قلت؛ أي وجود علاقة وطيدة تربطني بوكالة الاستخبارات الأمريكية، وأذكر أنَّ الدبلوماسي الليبي عمارة نظر إليَّ بعدما رشف من فنجان قهوته العربية، وابتسم ابتسامة خبيثة، قائلًا: «أشكر وكالة الاستخبارات الأمريكية نيابةً عن القذافي، وبالنيابة عن ليبيا نشكرك يا وكالة الاستخبارات الأمريكية، نشكرك على جهودك لمساعدة ليبيا على إنهاء العقوبات»، ثم ضحكنا. وبعد خروج ذلك الجِنِّي، واتضاح الأمور لم يعد ممكنًا إعادته إلى القمقم، وأذكر أيضًا أنَّ تقديمي نفسي للبعثة الليبية أول مرَّة كان غلطةً استخباراتيةً مضحكةً؛ فلدواعٍ أمنية ذهبت إلى البعثة الليبية في الأمم المتحدة من دون موعد أو دعوة، وطلبت مقابلة الدبلوماسي المكلف بقضية لوكيربي، يومها، أردت أن أترك المكان وأغادر كما لو أنَّ الاجتماع قد فشل؛ فقد ثبت أنَّ اتصالي بهم بهذه الطريقة أغاظهم أكثر مما توقعه هوفين والدكتور فيوز.

عندما وصلت من دون موعد، طلب إليَّ الحارس أن أذهب إلى كشك (كابينة) الهاتف الموجود على الرصيف خارج السفارة، وأرشدني - بطريقة سخيفة- كيف أُهاتفه لأطلب الإذن بدخول السفارة.

— «ولكنَّني موجودة هنا فعلًا» (قلت له مُحتجَّةً).

— «لا لا، عليك أن تذهبي إلى ذلك الهاتف، ثم تطلبي إذنًا للدخول، وتتحدثي إليَّ، هكذا تسير الأمور».

كانت تمطر قليلًا في الخارج، وكانوا قد حذَّروني سابقًا من وجود فرقة لضباط الاستخبارات تراقب السفارة الليبية من بناية مجاورة، وربما كانوا يشعرون بالفضول في تلك اللحظة لمعرفة هذه الزائرة الوحيدة. صمَّمت أن لا أخاف، لكنَّ هذا الشعور راودني عندما هاتفت الحارس، وسأل عن اسمي؛ إذ شعرت أنَّ خنجرًا انغرس في قلبي، لأنَّ الهاتف القريب من السفارة لا بُدَّ أن يكون مراقبًا، وقد صح خوفي؛ لأنَّ الدكتور فيوز أخبرني بعد ذلك أنَّهم أخذوا بصمات أصابعي من على سماعة الهاتف.

كانت تلك بدايةً جيدةً لإحدى مغامرات جيمس بوند، فقد سمح لي الحارس بدخول القاعة، ثم طلب إليَّ أن أعود الساعة العاشرة غدًا صباحًا، ولم يُجْدِ احتجاجي نفعًا، فاستسلمت.

في اليوم التالي نزل جيش من موظفي السفارة متجهمي الوجوه إلى البهو، وكانوا يتمتمون بالعربية، ويتساءلون فيما بينهم إن كانوا سيسمحون لي بالصعود إلى أعلى أم لا.

أخيرًا، انحشرنا كلنا في المصعد، وخيَّم الصمت على المكان، وظلوا ينظرون إليَّ شَزْرًا، كانت العيون كلها تُحدِّق فيَّ، وما إن خرجنا من المصعد حتى خطفوا حقيبة يدي ومعطف المطر؛ ليتأكدوا أنَّني لا أحمل أي أجهزة تسجيل.

— لماذا أنتِ هنا؟

ربما كان الدبلوماسي الليبي عمارة بدويًّا - يومًا ما- يساوم على البهارات في السوق، عدا أنَّ عينيه كانتا مثل عيني الصقر، وقد علمت لاحقًا أنَّه يتكلم سبع لغات بطلاقة.

— لماذا أنتِ هنا؟ قال ذلك وهو يُمرِّر أصابعه حول فنجان قهوته العربية. في الخارج، كان موظفو السفارة يتجمهرون ويتسمعون على كل كلمة أقولها، وهم يحتسون القهوة، أتذكَّر أنَّه انحنى إلى الأمام وعيناه تخترقاني بنظرات الشك. هذا سؤال مهم، ويتطلب جوابًا مُقنِعًا.

كان التفسير المُقنِع جدًّا هو أنَّني (وسيطة سرية)، مواطنة مدنية لها اهتمامات خاصة، أو مهارات توصلها إلى مجموعات أو أفراد يصعب الوصول إليهم، نيابةً عن مجتمع الاستخبارات، والأهم من ذلك أنَّ قناعتي للعمل بهذه الصفة مستمدة من إخلاصي العميق بنشاطي المناهض للعقوبات والاعتداءات العسكرية، وهو ما تقوم عليه السياسة الأمريكية تجاه هذين البلدين.

لقد أعطتني مقاومتي الصريحة لمسار سياسة الولايات المتحدة، وإيماني العميق بقدرة الحوار على حل الصراعات، مزيةً كبيرةً ما كنت لأنجز مهمتي من دونها.

عالميًّا، كان يوجد خمسة آلاف عميل سري قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر بحسب جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية في عهد إدارتي كلينتون وبوش [81].

كان ثلاثة منهم فقط مكلفين بملف السفارة العراقية في الأمم المتحدة (انضم الاثنان الآخران بعد الحادي عشر من سبتمبر) [82]. ولم يكلف غيري بالتواصل مع السفارة الليبية معظم حقبة التسعينيات من القرن العشرين؛ لذلك فقد كنا مجموعةً من النخب المتميزة، وحين اتصلت بالليبيين لبدء محادثات بخصوص محاكمة لوكيربي كان السياسيون في واشنطن والدبلوماسيون في الأمم المتحدة قد يئسوا تمامًا؛ لاعتقادهم أنَّه من الصعب، بل من المستحيل بدء هذه المحادثات؛ لقد زرت السفارة الليبية من أجل (حلحلة) الوضع، وفتح قناة ودية للحوار الذي حل عقبات أخرى كذلك، وقد فعلت الشيء نفسه بخصوص التفتيش عن الأسلحة في العراق.

يوصَف الأصول، أو الوسطاء السريون غالبًا بأنَّهم أغبياء مفيدون، وهذا ليس استهانة بهم وإنَّما هو تمييز ضروري لهم داخل دوائر الاستخبارات، يوجد هؤلاء خارج الحدود العادية لمجتمع الاستخبارات، حتى وهم يُوفِّرون منافذ ومعلومات؛ ما يجعلهم مهمين للعملية كلها. أما ضابط الاستخبارات الذي يُشرِف على الوسيط السري فيسمى (المحرّك) أو المسؤول، ويكون الوسيط السري غالبًا شخصًا معروفًا، أو مفكِّرًا يُستغل أو يُبرمَج لمعرفة ما نريد أن نعرفه، وهم لا يعرفون في أحيان كثيرة أنَّهم يُستغلون من أجهزة الاستخبارات، وقد يشعرون بغضب شديد إذا عرفوا أنَّ وكالة السي آي إيه أو استخبارات الدفاع تتابعهم، ويزيد الجهل من سخطهم وإنكارهم إذا ما ووجهوا بالتحدي.

اعتاد ضباط الاستخبارات استخدام العملاء السريين غطاءً من أجل حماية أنفسهم من رد فعل الأفراد الذين يرفضون التعامل معهم، والذين قد يغضبون، ويزجرون الوسيط إذا عرفوا الجهة التي تُحرِّكهم، وهذا تقليد متبع في جمع المعلومات الاستخباراتية في العالم كله، ولا يحصل الوسيط السري إلا على جزء يسير من الحقيقة، يُمثِّل الحد الأدنى الذي يُسمَح له بمعرفته، وحتى هذا لا يحدث إلا في حال كان الوسيط من الموثوق بهم، ومع ذلك إذا عمل

الوسيط السري في الميدان مدَّةً طويلةً -وإذا أثبت قوته وكفاءته- فيمكنك تصور ما سيحاول الضابط المسؤول أن يفعله؛ إنَّه سيحاول دفع الوسيط لأن يوجد الفرصة التي تعتمد عليها الاستخبارات للتقدم خطوةً نحو الأمام.

هذه هي لعبة الوسيط السري، وهذا هو الذي يعطينا أهميةً، ويجعل دورنا غير سلبي. والحقيقة أنَّنا نوافق على ممارسة أنواع الحيل والخداع كلها، متسلحين بثباتنا العنيد والمخاطرة الإبداعية لتحقيق الأهداف المشتركة. إنَّ هذا التوضيح مهم لفهم الأسباب التي جعلتني أقبل بالعرض، وجعلت الدبلوماسيين العرب في الأمم المتحدة يتعاملون معنا بإيجابية، فإذا كنت مشهورًا ومعروفًا، فمن المهم أن تعرف الآتي: لماذا اتصل بك شخص ما؟ ما الذي يريدون تحقيقه؟ ما مخططهم؟ ما المشكلة التي يريدونه أن يحلها؟ قد توجد فوائد مشتركة لكلا الطرفين إذا نجح المشروع، مثل التخلص من العقوبات.

وبالرغم من كل شيء، فقد يكون مخيِّبًا للآمال فشل الفرد المنوط بالمهمة في إدراك وجود شيء ما يُحاك ويُدبَّر؛ لأنَّ الفطنة والذكاء هما اللذان يجعلانه فقط أَهْلًا للانضمام إلى اللعبة.

إنَّها لعبة حقيقية، والقاعدة الأُولى فيها أنَّه لا توجد لها قواعد، وقد يصبح الأمر مخيفًا في بعض الأحيان؛ أنت هنا لتُنجِز عملًا ما يحتاج إلى دفعة ليتحرك؛ إنَّه عمل إبداعي إلى حد كبير، وفي المقابل، فإنَّك تشعر بالإطراء حين يتصلون بك؛ لأنَّ هذا يعني أنَّ لديك ما يستحق أخذه أو معرفته.

ولا شك في أنَّ الاتصال الودي أفضل من الاتصال غير الودي. أما الجانب السلبي، فيتمثل في أنَّ الاجتماعات بين الوسيط السري والضابط المسؤول عنه، لا تكشف الهدف الكامل من العملية، أو أنشطة اللاعبين الآخرين، زد على ذلك أنَّ الوسيط لا يتلقى أي تقارير استخباراتية إلا في حال الحاجة إلى المعرفة، مثل معرفة جزء ما للاسترشاد بها إلى كيفية التعامل مع جزء آخر من المشروع، وبصراحة نحن مجرد بيادق على رقعة الشطرنج، ولا يُسمح لنا بمشاهدة اللعبة كاملةً.

باختصار وبحسب الوظيفة والغاية، فإنَّ الوسطاء ليسوا عملاء، ولا يُسمّون (ضباط حالة) لواحدة أو أخرى من وكالات الاستخبارات الأمريكية، وكما درج هوفين على تذكيري، فإنَّ

العمـلاء أجانـب، أما الأمريكيون فَهُم (ضباط حالة) بحق الـولادة، وهذه إحدى الطرائق التي يعـترف فيهـا المخـبرون القدامى بارتباطهـم (كان يقول هـذا مازحًا). وإذا طلـب إلى أحدهم تعريـف نفسـه: هـل أنت عميـل؟ فإنَّه يسـتطيع أن ينكر ذلك مـن دون أن يكون كاذبًـا، إذن، ما الغرض من الوسيط السري؟ ما الذي يعطيه قيمةً وأهميةً؟

إنَّ مـا يعطيهـم قيمة بصـورة خاصة هو نجاحهم؛ إنَّهم بدلاء لضباط الاسـتخبارات الذين يعوزهـم التخصص الضـروري لاخـتراق المجموعـات المغلقـة. وبهـذا، فإنَّهـم يُشـكِّلون صميم التجسس البشري.

نحـن الآذان والأعـين -مصـادر المعلومـات الأولية- خلافًـا لأولئك الذين يُمثِّلـون المصادر الثانوية، والذين يُسمّون أنفسهم (محللين) حيث يراجعون المادة الخام التي يجمعها الوسيط، ويحاولـون ربـط الخيـوط معًا من أجل تحديد الاتجاهات واللاعبين، ورسـم صـورة مصغرة لما يجري؛ لذلك فإنَّ الوسـطاء السـريين موجودون على الأرض بعمق وارتباط أوسـع من التقارير الصمـاء، وهـذا ما يجعل بعض الخبراء يصف الوسـطاء السـريين بأنَّهم أفضـل مصدر وحيد للمعلومـات الاسـتخباراتية الأوليـة، وأفضـل بكثـير من المراقبـة الإلكترونية، وهـذا صحيح إذا كان الوسـيط السـري لماحًا قادرًا على ربط الحقائق العشوائية لتكوين صورة معقولة للأحداث الجارية.

والنتيجـة الطبيعيـة هـي أنَّ تقييـد حركة الوسـيط يهـدم الأسـاس الكامل لجمـع المعلومات الاسـتخباراتية، والسـؤال الـذي قـد يتبـادر إلـى الذهن هـو: أين موقـع فريقنا في هـذا الطيف الواسـع مـن عـالم الاسـتخبارات؟ لقد قال لي الدكتور فيـوز مرَّةً إنَّني غريبـة في نفاذ بصيرتي وفراسـتي، في حين قال هوفين إنَّني أسـتطيع استنتاج الاتجاهات والمواقف المحتملة قبل أسابيع وأشهر من استنتاج المحللين لها.

والأهـم مـن هـذا كلـه أنَّني كنـت متفـردة في إجراء هـذه الاتصالات؛ نظـرًا إلـى العقوبات المفروضـة علـى هذين البلديـن، والعزلة التي كانا يعانيانها، خاصةً بعـد تصنيف ليبيا والعراق ضمن الدول المارقة في تسعينيات القرن الماضي؛ ما أحبط الأساليب الأخرى التي تُستخدَم عادةً في الاتصال بسـفارات أقل إثارة للجدل، يومها لم تسـتطع الاستخبارات البريطانية والأمريكية

الوصـول إلى الدبلوماسـيين الليبـين والعراقيين إلا عن طريقي؛ لهـذا كان كل واحد منا بحاجة إلى الآخر، لقد كانت علاقةً تكافليةً.

ولذلك ولأسـباب جلية، لم يشـأ مسـؤولي المباشر أن أتوقف عن أنشـطتي المعتادة في المجال العـام؛ أي إنَّ متابعـة نشـاطي المناهض للحرب والعقوبات الاقتصاديـة كان ضروريًّا لبناء هذه العلاقات المعقدة مع هاتين السفارتين. وبمحض المصادفة، حدث أن صرَّح أحد مسؤولي وزارة الخارجيـة في عهـد إدارة كلينتون - في لقاء خاص- بوجود مخطط إضافي لاسـتخدامي، يتمثل في تعريف هذه الحكومات الاسـتبدادية أنَّ الناشطين في البلدان الديمقراطية الذين يعارضون الحكومـة في قضيـة مـا، يمكن أن يُسـتخدَموا حلفاء في قضايـا أخرى؛ فالمعارضـة في قضية ما لا تجعـل الناشـط -بالضـرورة- عدوًّا في القضايا الأخرى كلها، هـذه هي عظمة الديمقراطية، فنحن نحترم بعضنا، ويختلف بعضنا مع بعض، ومع ذلك يمكن أن نتعاون.

كان نشـاطي المعارض للحرب والعقوبات حقيقيًّا وصادقًا، فقد نظمت منذ سـنوات حملات تعارض العقوبات في الأمم المتحدة والكونغرس؛ لأنَّني كنت أرى أنَّ من المعيب للولايات المتحدة أن تُسبِّب هذا البؤس كله للشعب العراقي بصورة خاصة. لقد حزنت لحزن الأمهات العراقيات اللواتـي كـنّ يعانين لإطعام أطفالهن، وللمعلمـين العراقيين الذين كانوا بحاجة إلى كتب وأقلام رصاص لتعليم طلابهم، وللأطباء العراقيين الذين لا يجدون دواءً للتخفيف من آلام مرضاهم.

كان هؤلاء النـاس هم الحافز الرئيـس لدافعيتي، وكنت مسـتعدةً للقيام بأي عمل قد يُسهِم في رفـع هـذه العقوبات البائسـة، فإذا كانت إسـهاماتي تتمثل في العمل قنـاةً أمريكيةً خلفيةً مع بغداد، من أجل مكافحة الإرهاب والعنف، فسأتفرغ بإخلاص وتفانٍ لأداء هذه المهمة، وسأحاول -في هذا الموضوع على الأقل- أن أُحدِث فرقًا.

ولذلـك، فإنَّنـي لم ألتـزم الصمت فيما يتعلق بمعتقداتي، بل على عكس ذلك كنت صريحةً وعلنيةً في انتقاداتي، وكنت أجتمع بالدبلوماسـيين العراقيين والاسـتخبارات الأمريكية، ولكنَّني لم ألتـزم الصمـت قـط أمـام أي منهـم. لقـد ضغطـت على العـراق وليبيـا لكي يعلنـا رفضهما للعنـف بمختلـف صـوره، بمـا في ذلـك مكافحـة الإرهـاب، ونـزع السـلاح، وضغطـت في المقابل على الكونغرس والاسـتخبارات الأمريكية لمعارضة العقوبات والعدوان العسـكري، حتى غارات القصف المحدودة.

وقد رجوت سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي أن يدركوا أنَّ هذه العقوبات تدمر المجتمع العراقي، وحذَّرت السفراء من أنَّ دعم حكوماتهم للعقوبات الوحشية يُقوِّض الرسالة الإنسانية للأمم المتحدة في مختلف المناحي. لقد مثلت هذه الرسالة دعوة صادقة لدعم الجهود الدبلوماسية والحوار، وتوفير الخدمات الطبية والاجتماعية للشعوب الفقيرة، وإعداد البنية التحتية التي يمكن النهوض بها عن طريق الاكتفاء الذاتي، والتطور الاقتصادي.

ومع أنَّ نشاطي المعارض أغضب وزارة العدل، فإنَّ الاستخبارات الأمريكية كانت تتوقع مني أن أُعارض السياسة الأمريكية في أثناء زيارة السفارة العراقية والبعثة الليبية، لقد كان صدق نشاطي المعارض مهمًّا للحفاظ على قوة اتصالاتي، وإلا لكانت مهمتي انهارت تمامًا.

لن يستطيع أحد أن يُشكِّك في فاعلية هذه الممارسات إلا إذا كان خارج اللعبة، ولا يفهم طبيعة عمل الاستخبارات؛ ولهذا، كان كل واحد منا يفهم الآخر جيدًا؛ فلو أنَّ وكالة الاستخبارات الأمريكية طلبت إليَّ أن أختار لاخترت نشاطي المناهض أولًا، ولكنت قلت لهم وداعًا؛ لأنَّني ما كنت لأتخلى عن قيمي، ومع ذلك، فإنَّ قوة إخلاصي والتزامي الثابت بقضاياي مهَّد الطريق أمام مهمتي، وأتيحت لي في الوقت نفسه فرصة استثنائية للإسهام في القضايا التي أحببتها أكثر من غيرها، وكان هذا هو الدافع لقبولي العمل مع وكالة الاستخبارات الأمريكية.

ولكن، ما كان على وزارة العدل أن تغضب، فقد كانت أنشطتي تخضع لرقابة مكثفة؛ إذ كان يُشرِف عليَّ اثنان من المسؤولين، هما: هوفين، وفيوز؛ لذلك كان من الطبيعي أن أحظى بضعف التحصين الذي يلقاه عميل آخر، وقد جرت العادة أن ألتقي الدكتور فيوز كل أسبوع أو عشرة أيام. وبدءًا بعام 2001م، وفي أثناء المباحثات الخلفية بخصوص استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، كنت أنا والدكتور فيوز نتحدث هاتفيًّا في كل يوم عمل، إضافةً إلى لقاءاتنا الأسبوعية.

أما بالنسبة إلى هوفين فقد كنا نجتمع - بدءًا بعام 1993م- مرَّةً واحدةً على الأقل أسبوعيًّا، وفي أثناء الأزمات في الأغلب، وقد بلغ عدد اجتماعاتي مع الدكتور فيوز في نهاية المهمة (450) اجتماعًا، و(650) اجتماعًا مع هوفين.

ولكنَّ السؤال المهم هو: هل أستطيع إثبات ذلك كله؟ الجواب: نعم.

أود الإشارة هنا إلى أنَّ مجموعة من موظفي الكونغرس الجمهوريين كانوا يلتقون مساء كل يوم خميس في مطعم هونان القديم بجانب مبنى الكونغرس[83]، وكان هذا المطعم يُقدِّم مشروبات ومأكولات لذيذة؛ ما جعل الحاضرين يشعرون بالسعادة، في حين كانت عصابة الجمهوريين تتحدث في السياسة، وتحيك المؤامرات. وفي إحدى الزوايا المعتمة من المطعم كنت وهوفين نلتقي، ونتحدث خلسةً. كان كبير موظفي مكتب عضو الكونغرس كيت بوند عن ولاية ميسوري يأتي أيضًا إلى ذلك المطعم، وكان المستشار القانوني للسيناتور شوك غراسلي يجلس إلى الطاولة الطويلة في غرفة معتمة، وكان موظفون كبار آخرون يأتون إلى هذا المكان مثل بات ويت (الآنف ذكرها)، وهيلين بنتلي، والحقيقة أنَّ كل مَن تردد على هذا المطعم كان من الوزن الثقيل، وكان بعض الصحفيين يختلطون بهم، مثل جيري سيبر من صحيفة واشنطن تايمز، ومراسل مجلة إيشيان وول ستريت في واشنطن، وكان بعض المخبرين يأتون أيضًا.

ولأنَّني كنت العضو الديمقراطي التقدمي الوحيد وسط هذا الخليط؛ فقد كان وجودي يُحيِّر هؤلاء المحافظين المتشددين، ولكنَّ الزوايا المعتمة في المطعم كانت تُوفِّر لي ولهوفين مكانًا آمنًا لنتحدث عن ليبيا والعراق على انفراد. كنا نلتقي في منزل أحدنا مرَّةً أخرى في أثناء الأزمات، ومن المؤكد أنَّ قائمة شهودي لن تكون مملةً؛ فبعض هؤلاء ربما توقعوا أن تطلب إليهم المحكمة الحضور، حيث سيعترفون بأنَّ علاقتي بهوفين كانت وطيدةً لنحو تسع سنين، وأنَّها كانت علنيةً؛ لأنَّهم اعتادوا رؤيتنا معًا في المطعم، وأشك في أنَّهم يعرفون طبيعة عملنا؛ فقد كان سريًّا على أي حال، لكنَّهم سيُؤكِّدون أنَّني وهوفين كنا نقوم به معًا، سيكون هذا اعترافًا حاسمًا، ما يُفسِّر سبب اختيارنا هذا المطعم في المقام الأول؛ فقد أردنا أن يُلاحِظ عملَنا شهودٌ موثوق بهم، ومن كبار القوم، في حال حدوث شيء ما لأحدنا، وكانت جلسات الإيجاز هذه تحميني؛ لأنَّها تضمن الكشف الكامل للمعلومات والإشراف والتغذية الراجعة السريعة؛ إذ لا يمكن لمواطن أمريكي -وهو أنا في هذه الحالة- أن يعقد اتفاقات معقدة ومشبوهة أحيانًا مع ليبيا أو العراق مدَّة عشر سنوات من دون رقابة من أحد، فهذا لا يمكن أن يحدث، بل يستحيل حدوثه بحسب خبرتي.

بعد اتهامي كنت واثقةً أنَّ صدق أقوالي سينقذني من السجن؛ لأنَّه لا يمكن لأحد أن ينفي علمه بأنشطتي، فكل شيء كان مكشوفًا؛ على سبيل المثال: اتهمتني وزارة العدل بالسفر إلى بغداد في شهر مارس من عام 2002م، وقد تَبيَّن أنَّ الدعوة التي وجهتها إليَّ وزارة الخارجية

العراقيـة قـد كُتبت برسـالة إلـى آندرو كارد في الأول من مارس عـام 2001م؛ أي قبل عام من الرحلة [84]، وقد اقترحت تأجيل الدعوة أو رفضها، إذا طُلب إليَّ ذلك، كانت تلك الرسالة واحدًا من أحد عشر تقريرًا أرسلتها إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية والبيت الأبيض، ووصفت فيها نجاح المحادثات الخاصة باستئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة [85].

لقـد كان التزامـي بالكشـف عن كل مـا يحدث معي بعيدًا عن الشـكوك كلهـا، وقد وثَّقته في أوراقي.

أما الأفراد الآخرون -مثل جيسـي جاكسـون، وسـكوت ريتر، وبطل الشـطرنج السـابق بوبي فيشـر- فقـد تلقـوا تحذيـرات واضحـة بعدم السـفر إلى العـراق أو يوغوسـلافيا، وأمـا أنا فلم يُحذِّرني أحد، وقد فسَّرت ذلك بأنَّه قرار متعمَّد ومدروس من جانبهم، كنا في تلك الأيام نُحرز تقدمًا مذهلًا بخصوص تحقيقات الحادي عشـر من سـبتمبر، والتزام العراق بعملية التفتيش عن الأسلحة [86]. لقد مثلت مختلف جوانب مشروعنا أهمية كبيرة للولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا والشرق الأوسط، ولم أكن أعتقد في هذه المرحلة أنَّ الاستخبارات الأمريكية تعلم بخطة الحرب السرية لإدارة بوش، ومن المؤكد أنَّهم لم يكونوا يثقون بي ليطلعوني عليها.

يوجد سـبب آخر هو أنَّ (الوسـيط السـري) كان -نظرًا إلى طبيعة العمل- يسعى دائمًا إلى توسـيع دائرة علاقاته والحفاظ عليها؛ من أجل تكثيف المصادر التي تسـاعد على بلوغ الهدف، ولم يكن مسـؤوله المباشـر يحول دون محاولته هذه. تُعزى أهمية «الوسـيط السري» تحديدًا إلى قدرته على التعامل مع المصادر المعقدة، وتوفير فرص جديدة للعمل والحوار.

وهذا هو السبب الذي جعل آندرو كارد لا يعترض أبدًا على اجتماعاتي في السفارة العراقية والليبيـة، أو السـبب الذي جعلهم يوافقون دائمًا على سـفري إلى بغداد، ومـع أنَّ البيت الأبيض كان قد قرر اتخاذ مسار عمل مختلف تمامًا عن المسار الذي طرحته، فقد كان صناع السياسات بحاجـة إلـى معرفة ما يُفكِّر فيه المسـؤولون العراقيون، وما يُخططون لـه، لقد كانوا بحاجة إلى معلومـات اسـتخباراتية أوليـة، وقـد أبانـت حواراتي مـع المسـؤولين العراقيين عن نوايـا العراق تجاه المجتمع الدولي. وربما -لأسـباب مختلفة- كان الطرفان بحاجة إلى الاسـتفادة من القناة الخلفية، وقد قبلت بأن يستغلوني.

وسواء أحب هذا الطرف سياسات الطرف الآخر أو لم يحببها، فقد كان لزامًا عمل ذلك، والقيام به على نحوٍ صحيح. كان الأمر بهذه البساطة، وكنت أستند إلى سجل حافل من النجاحات، ويمكنك أن تنظر إلى الحالة الليبية لتعرف كيف نجح حوار القناة الخلفية بصورة مدهشة.

كانت ليبيا قد أعلنت قبل سقوط القذافي أنَّها لم تعد ملجأً للإرهابيين، وأنَّها تخلَّت عن تطوير أسلحة الدمار الشامل؛ وهما الموضوعان المُفضَّلان لديَّ لمناهضة الحرب.

لكنَّ الوضع في شهر مايو عام 1995م كان مختلفًا كثيرًا عندما اتصلت بالدبلوماسيين الليبيين أول مرَّة؛ فقد عقدت اجتماعاتي الأُولى في البعثة الليبية في الوقت الذي كانت فيه ليبيا دولةً منبوذةً من المجتمع الدولي، وكان ضباط مكتب التحقيقات الفيدرالي يعتقلون أي شخص يدخل البعثة الليبية ولو مرَّةً واحدةً، ويخضعونه لعملية تحقيق شاقة، لكنَّهم لم يحاولوا وقفي، أو منعي من ذلك.

أما السبب؛ فلأنَّ من الصعب العثور على بدائل لـ(الوسطاء السريين)، خاصةً بالنسبة إلى دول مثل العراق وليبيا، ولم يكن أحد على استعداد للقيام بهذه المهمة في تلك السنوات تحديدًا.

أعترف أنَّ الاستخبارات الأمريكية كانت ذكيةً في استخدامها لي؛ لأنَّني تمكنت -في أثناء نشاطي المناهض للحرب والعقوبات- أن أقيم روابط مع أفراد لم يكن بوسع ضباط الاستخبارات الاقتراب منهم في دول لا تربطها أي علاقة بالولايات المتحدة، واللافت في الأمر أنَّ الدبلوماسيين العرب احترموا دوافعي للانخراط في هذه المهمة، وهي دوافع كانت صادقةً تمامًا من جانبي، لقد استقبلوني ضيفةً في سفارتهم، وفهموا أنَّني أعارض أعمال العنف، ولا أُضمر أي ضغينة للشعب، أو الثقافة، أو تعاليم الدين.

والأهم من هذا أنَّ دافع العرب للتعاون كان أكبر؛ لأنَّهم لمسوا ثبات معارضتي للعنف في مختلف المناحي. فقد عارضت العدوان العسكري الغربي بالحدة نفسها التي عارضت فيها الإرهاب؛ ولهذا كنت أتطرَّق إلى موضوعات تكون محظورةً عادةً.

أما بالنسبة إلى أولئك الذين قد ينتقدون صلتي بالاستخبارات فأود توضيح الآتي لهم: لقد حققت نجاحاتي كلها من دون التنصت على المكالمات الهاتفية، أو التعذيب بالماء، أو التفتيش

غير القانوني، ولم يحدث أن شاركت في تسليم أشخاص، أو اختطافهم من شوارع بلد ما، ثم نقلهم إلى سجون سرية لإخضاعهم لتحقيقات وحشية، ولم أقم بغواية الجهاديين الصغار لإعداد تفجيرات حتى أتمكن من اعتقالهم لبناء شهرة لنفسي.

لقد عملت بطريقة مغايرة تمامًا؛ إذ ألزمت نفسي بالحوار والدبلوماسية كما كان عليه الحال قديمًا. وقبل أن تصبح مكافحة الإرهاب سلعةً رائجةً في واشنطن، فتحت قناةً خلفيةً مع دول شرق أوسطية، يمكنها أن تضيف شيئًا مهمًّا لسياسة مكافحة الإرهاب، لقد عملت من أجل دعم قيم اللاعنف التي أعلنتها على الملأ أمام الأطراف كلها، واستوعبوها، ونجحت في حل المشكلات الصعبة العالقة، ولم أتوسل إلى وسائل الإعلام للحديث عن نجاحاتي، وحصلت على الرضا من العمل لتحقيق قيمي، وليس من حاجتي إلى الشهرة.

لهذه الأسباب كلها، حقق التحول الرهيب في الأقدار والنهايات غير المتوقعة، سمعةً سيئةً لعملي، لكنَّه لم يَحُلْ دون احترام الناس له؛ لأنَّني أنجزت - في واقع الأمر - جزءًا كبيرًا مما يضعه قادة أمريكا وشعبها على رأس قائمة أولوياتهم، وخدمت أيضًا المصلحة العليا للمجتمع الدولي. لقد حَمَتْ جهودي أمن الولايات المتحدة والشرق الأوسط، ووضعت الأسس لتعاون أوسع في قطاعات متعدّدة، لم أَخُنْ قيمتي الأساسية قط، وإنَّما عملت خلافًا لذلك؛ فقد وجدت خلال عملي طريقةً عمليةً للتعبير عن معتقداتي، والعمل لتحقيقها.

لا يعني الحوار أنَّ الولايات المتحدة قد اتخذت موقفًا ليّنًا من العراق، فمن المؤكد أنَّ هوفين والدكتور فيوز لم يهتما ألبتة بالجانب الأخلاقي للعقوبات أو الروح العسكرية الأمريكية، لقد كانا مقاتلين، ولم يكونا عاطفيين، لقد أرادا الوصول إلى هاتين السفارتين عن طريق نشاطي السياسي المعارض؛ لأنَّهما أدركا أنَّ العراق وليبيا كانا يملكان أفضل معلومات استخباراتية عن النشاط الإرهابي في الشرق الأوسط، وكانت الولايات المتحدة بحاجة إلى هذه المعلومات.

كانت هذه عمليةً منطقيةً بسيطةً، فالولايات المتحدة لم تكن لتغمض عينيها بسبب عدائها لبغداد أو طرابلس، لقد كانت بحاجة إلى محاكمة لوكيربي، والتفتيش عن الأسلحة، وكنت أنا الذي طالبت برفع العقوبات ردًّا على التعاون، لكنَّ الوضع كان صعبًا جدًّا، فلو أنَّ العراق أو ليبيا رفضا التعاون لأوجد ذلك مُبرِّرًا آخرَ للإبقاء على العقوبات؛ لذا فإنَّ هذه القناة الخلفية كانت صمام الأمان لتخفيف الضغط، وكان هذا مهمًّا في مراحل الاتفاق النهائية.

والمدهش حقًّا اكتشافي أنا والمسؤولون عني أنَّنا نشترك في منظومة قيم واحدة فيما يتعلق بدعم اللاعنف، ولذلك كانوا يُفضِّلون قيامي بدور الوسيط السري أكثر من تجار السلاح، أو أمراء تهريب المخدرات الذين يُعَدون أكثر أنواع الوسطاء شيوعًا. ومثلما قد يتوقع أحدنا، فإنَّ تجار السلاح يؤثرون في ساحات الصراع جميعها، ولا يكشفون سوى المعلومات الاستخباراتية التي قد تضر بالمصالح المالية لمنافسيه، وبالمثل يُوفِّر أمراء تهريب المخدرات معلوماتٍ جزئيةً مهمةً ضروريةً تتعلق بعمليات الدهم، مضحين بالمهربين الصغار من أجل حماية أكثر العمليات ربحًا التي تقوم بها شبكاتهم.

يكون هؤلاء الوسطاء من النوع المخادع المضلل، ويتورطون غالبًا في الأنشطة المحظورة التي تحاول أجهزة الاستخبارات كشفها؛ لذا فَهُم لا يُفصحون إلا عن المعلومات التي تخدم مخططاتهم، وهم يتلاعبون بهذه المعلومات، ويخادعون، ويكتمون كل ما لا يخدم قضيتهم.

أما أنا فقد كنت أكثر صدقًا منهم، صحيح أنَّ بعض ضباط الاستخبارات ربما كانوا يعارضون نشاطي السياسي، لكنَّهم يعرفون أنَّني لن ألجأ أبدًا إلى إثارة العنف، وأنَّني سوف أُثني الآخرين عن ذلك؛ لهذا، فأنا لم أكن سيئة في الأحوال كلها، وأنا أتذكَّر زياراتي للسفارة العراقية بوضوح تام.

يوجد مقر البعثة العراقية لدى الأمم المتحدة في مبنى بني ضخم من الطراز القديم، في الجهة العليا الشرقية من ضاحية مانهاتن، ليس بعيدًا عن الحديقة المركزية، وعن متحف الفنون في الجادة الخامسة. على البوابة، وفي البهو كانت توجد خمس كاميرات مراقبة.

خلال الأزمة مع الولايات المتحدة كان حارس أمن أمريكي يقف أمام المبنى، ويسمح لي بالدخول، وعندما كانت الأعمال العدائية تنشب بين الطرفين كنت أتخلى عن حياتي الخاصة، وأُسرع إلى زيارة السفارة العراقية؛ كنت أطمح أن أكون مصدرًا للتهدئة على أمل التخفيف من الأخطار داخل العراق. لم أنجح دائمًا، لكنَّني -على الأقل- اكتسبت سمعتي بجدارة في معسكر السلام، وقد لمست بنفسي أنَّ الصوت الخافت الداعي إلى ضبط النفس يمكن أن يُحدِث فرقًا، ولكن، أليس من قبيل (التباهي) أن يرغب أحدنا في تعزيز جهود السلام؟ ربما، ولكن ما من شيء يمكن أن يُغير حقيقة أنَّني فعلت ذلك، لقد عملت بجهد، وأمضيت نحو عشر سنوات من عمري لتحقيق هذا الهدف.

عندما دخلت مبنى السفارة دهشت من الفخامة العتيقة التي تحكي قصة تاريخ لا يزال صامدًا أمام زحف الحداثة، كانت تيجان جميلة من الجصِّ تُزيِّن السقف، وتطل على أرضيات خشبية عسلية، أما في القاعة الرئيسة فوجدت مدفأة من الرخام، في حين تدلَّت من السقف ثريا ضخمة بموشورات كريستال، وقد ظهر عليها بعض التآكل، وهي تُذكِّر بالأيام الخوالي عندما كانت السفارة تضج بالحياة، والقائمة تزدحم بكبار الضيوف الذين كانوا يأتون لمقابلة السفير؛ لبحث فرص الاستثمار، أو إرسال بعثات ثقافية إلى بغداد.

كثيرًا ما كنت أجد السفارة هادئةً بعد الظهر، وكان الدبلوماسي المناوب يُقدِّم لي شايًا عراقيًّا حلوًا، الكأس تلو الأخرى، وأنا أنتظر مصدري الدبلوماسي الذي استدعوه للعودة إلى السفارة. في تلك الغرف لمست بنفسي، وأنا أتحدث إلى الدبلوماسيين، الجلد والثبات اللذينِ يتحلون بهما، لقد كانوا أشخاصًا طيبين جديرين بالاحترام، حتى الذين كانوا يُسمّون العراق عدوًّا، كانوا يحترمون هؤلاء الناس، لم يكونوا دعاة حرب، وإنَّما كانوا ملتزمين بتخفيف معاناة الأطفال العراقيين بسبب العقوبات، لقد أُعجبت بهم كثيرًا؛ لأنَّهم حافظوا على هذا الصمود في وجه أعتى أنواع العزلة والحصار الذي فرضته عليهم الدولة المضيفة؛ الولايات المتحدة.

وفي الحقيقة، فإنَّ نظرتي إلى صدام حسين كانت أوسع من نظرة الأمريكيين الآخرين، كنت أراه شخصيةً سياسيةً من شخصيات الشرق الأوسط، مثل حافظ الأسد (رئيس سوريا السابق مدى الحياة)، والرئيس حسني مبارك الذي حكم مصر حتى الإطاحة به، أو أي أمير يحكم الكويت أو دول الخليج الأخرى. والأمم المتحدة تزخر بدول أعضاء من إفريقيا وآسيا محكومة بأنظمة مستبدة، والشعوب في هذه الدول تحتاج إلى حماية، أما العراق فكان علمانيًّا وتقدميًّا أكثر من معظم الدول العربية، وكان شعبه يشارك الغرب في القيم؛ ما جعل الحوار معهم أمرًا سهلًا.

كان ثلاثة من (الوسطاء السريين) معنيين بالسفارة العراقية في نيويورك قبل الحرب، ولم يسبق لي أن قابلت الاثنين الآخرين إلا بعد اتهامنا أنَّنا (عملاء عراقيون غير مسجلين)، و(بالتآمر مع جهاز الاستخبارات العراقي) [87].

لم تعد الولايات المتحدة بحاجة إلينا، لقد حققنا الهدف المطلوب، وحان وقت التخلص منا، لكنَّ الأسوأ من هذا كله هو أنَّنا كنا على تماس مباشر بِـ(الحقائق المزعجة) المتناقضة

مع السياسة الأمريكية الرسمية، كانت أصواتنا ستُسبِّب حرجًا كبيرًا لقصة الكونغرس الكاذبة التي يُسوِّقها للجمهور؛ لذلك فقد قرروا القضاء علينا، مع أنَّهم كانوا محظوظين بحصولهم على خدماتنا التي لبَّت معظم مطالبهم، فضلًا عن أنَّ وكالة الاستخبارات الأمريكية في عهد صدام حسين (كانت تَعُد عملاءها في العراق على أصابع اليد الواحدة) [88]. لقد عذَّبهم صدام حسين عذابًا شديدًا عندما اكتشف أمرهم، ثم أعدمهم لخيانتهم؛ وهذا يُفسِّر القول الشائع: «العملاء السريون ليس لهم مستقبل سوى القتل».

ولغبائي، فإنَّني لم أشك في أنَّ هذا القول ينطبق عليَّ، ولم أتوقع الخطاب المهين للنواب الجمهوريين أو الديمقراطيين في الكونغرس بعد كل الذي قمت به، وهو عمل أفتخر به حتى هذا اليوم.

لقد عددته امتيازًا وتحديًا عظيمين؛ ذلك أنَّ عمل (الوسيط السري) يعني أن تُشمِّر عن ساعديك، وتحاول حل المشكلات العالمية المعقدة، وأن لا تتوانى عن المشاركة المباشرة في تغيير آليات الصراع. وفي الوقت الذي نجد فيه أعدادًا كبيرةً من (بيوت الخبرة) في واشنطن – وهذه تتحدث فقط عن القضايا والمشكلات– يقتحم (الأصول أو الوسطاء السريون) المكان، ويعملون على حل المشكلات.

إذا كان إيمانك بقضية صادقًا، فإنَّ أمامك فرصة لإحداث تغيير، أو تضييع وقتك في محاولة فاشلة؛ إنَّه عمل تفاعلي إبداعي، عدو السلبية والسكون. إنَّه فعل، لا اكتفاء بالبكاء والحزن، إذا كنت لا تحب وضعًا ما، فغيِّره.

وإذا لم تكن (وسيطًا سريًّا)، فيمكنك أن تكون. إذن، من أين يأتي سوء الفهم بخصوص العميل المزدوج؟ إنَّ سوء الفهم هذا شائع إلى حد كبير؛ فعندما تُجنِّد وكالة الاستخبارات الأمريكية وسيطًا ما، فلا أحد في الولايات الأخرى يعرف حقيقته وهويته، أو ما يفعله، ولا أحد يدرك أنَّ عمله يخضع لرقابة شديدة، وهم لا يعرفون ما العملية، ولا يعرفون مَن يديرها، حتى إنَّ الوسيط نفسه لا يعرف الحقائق كلها؛ ولذلك فإنَّ الوسيط قد يُدلي – إذا تعرَّض لتحدٍّ أو مواجهة– بأجوبة غير متوقعة؛ ما يثير قلق الوكالات الأخرى، أو فئات داخل وكالته نفسها.

زد على ذلك أنَّ وكالات الاستخبارات الأجنبية أيضًا لا تعلم بما يدور، وكل ما تعرفه هو أنَّ شخصًا ما قد بدأ الاتصال بمجموعة أشخاص غير عاديين. هذا كل ما تستطيع رؤيته، وهي تراقب الوضع؛ لذا عليك أن تعتقد - كما في حال اتصالاتي بالعراق وليبيا- أنَّ هذه الفئات الاستخباراتية كانت تكتب تقارير عن اجتماعاتي، ثم ترسلها إلى أعلى المستويات، بما في ذلك أجهزة الاستخبارات الأجنبية، ولو أنَّهم لم يفعلوا ذلك لكانوا مهملين، وربما قيل لهم - في بعض الأحيان- أن يتجاهلوا الوضع، أو ربما تلقوا أوامر بالقبض عليَّ. إنَّ هذه المجموعات تكون متناثرةً، وغيرَ مرتبط بعضها ببعض، بحيث إنَّ مجموعة منها قد تُصنِّف سلسلةً من الاتصالات على أنَّها خطرة جدًّا، في الوقت الذي تجد فيه مجموعة أخرى تضغط بقوة للإبقاء على هذه الاتصالات.

ولأنَّ الوكالات تتصارع على الوسطاء والميزانيات؛ فقد ترفض وكالة ما -أو فئة داخلها- الكشف عن إحدى العمليات؛ ما يجعل فئةً أخرى تهاجم الوسيط، وهذا يحدث طوال الوقت، وهو الخطر الذي يتهدد عمل الوسيط.

عندما اقتربنا من مفاوضات لوكيربي زادت مجموعات محددة من الصعوبات؛ لأنَّ بعض الجهات كانت تعارض إجراء المحاكمة صراحةً، وقد تصارعت هذه المجموعات فيما بينها بشراسة؛ فكانت وكالة استخبارات الدفاع تؤيد انعقاد المحاكمة، في حين خشيت ذلك أطراف من وكالة الاستخبارات الأمريكية، ولما كنت أنا الوسيط الذي بدأ المباحثات، فقد حوصرت في مرمى النيران بين الطرفين، ومع أنَّ الحكومة الأمريكية أعلنت أنَّ محاكمة لوكيربي هي هدف لسياستها الرسمية، فقد تعرَّضت لمضايقات شديدة، ووفرت لي في الوقت نفسه حماية جيدة؛ إذ كان بول هوفين يقضي الليل في بيتي حاملًا مسدسًا في أثناء محادثات لوكيربي، ولم نشعر- في المقابل- بوجود أي تهديدات عندما بدأنا محادثات القنوات الخلفية مع العراق بخصوص استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، واقتصر الأمر على مجرد عمليات ملاحقة، خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر، والمضحك في الأمر أنَّني كنت أشعر بالأمان عندما كانوا يلاحقونني، فهذا يعني أنَّهم كانوا يتحركون كلما أنجزنا عملًا ما.

أود القول هنا أنَّنا سنكون سببًا للعنة نظام جمع المعلومات الاستخباراتية كله إذا لم نشجع الوسطاء على الحفاظ على علاقات ضمن دائرتهم المستهدفة، فإذا مارست إحدى الوكالات

عادة حرق الوسيط التي تستخدمها مجموعات أخرى، فإنَّ عملية جمع المعلومات ستفشل كلها بصورة لا يمكن إصلاحها، وسوف يؤدي ذلك في النهاية إلى تدمير الاستخبارات الأمريكية.

وجِدت نكسات أخرى عرفتها في مرحلة لاحقة، وحدث ذلك بعدما أصبحت منغمسةً في هذه الحياة، حتى خُيّل إليَّ أنَّه يستحيل تغيير مصيري، وفي الحقيقة وبعد تفكير طويل، وجدت أنَّني لا أريد تغيير مصيري.

اصطدام العراق بالقدر: لماذا حدث تفجير الحادي عشر من سبتمبر؟

لقد سُئلت كثيرًا: لماذا سمحت الإدارة الأمريكية بحدوث هجمات الحادي عشر من سبتمبر؟ والحقيقة أنَّ هذا هو ما فعلته حقًّا؛ لأنَّها سمحت بوقوعها بكل بساطة.

لقد كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ثمار سياسة (التهرُّب المتعمَّد)؛ فقد سبق لكبار المسؤولين أن تلقوا تحذيرات متكررة من مصادر عليمة متعدّدة، لكنَّ الحكومة رفضت -بمهارة- المناشدات الداعية إلى تنسيق رد استباقي بين الوكالات. ولو حدث هذا التنسيق ما كانت مضطرةً إلى الحصول على معلومات استخباراتية يمكن الاعتماد عليها لوقف الهجمات (هذه أبجديات عالم الاستخبارات).

بعد انقشاع الغبار بدا واضحًا أنَّ هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت المُبرر لشن حرب على العراق، وهذه حقيقة واضحة للجميع، ولكن لا توجد تفسيرات كثيرة لشرح السبب، فما العقبات التي واجهت واشنطن قبل الحادي عشر من سبتمبر، والتي أجبرت المعسكر المؤيد لشن الحرب على اتخاذ إجراءات جذرية لقلب المعارضة العالمية للحرب على العراق؟ بكلمات أخرى: لماذا ارتأت إدارة بوش وجوب تسهيل حدوث هجوم على غرار الهجوم على بيرل هاربر من أجل تحقيق أهدافها السرية في العراق؟

إنَّ (لماذا) هذه هي السر المفقود في النقاشات الدائرة، وهذا أكثر من مجرد سؤال خطابي، فقد تَبيَّن وجود تاريخ طويل من أحداث موازية كان العراق فيها طرفًا في الاثني عشر شهرًا السابقة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولم تناقش في هذا السياق ألبتة. باعتقادي أنَّ فهم هذا التاريخ الموازي مهم جدًّا لفهم ما حدث للولايات المتحدة في ذلك الصباح المأساوي، لقد

جعلني عملي أعتاد هذه الألاعيب الخفية التي كانت تُحاك في البيت الأبيض، وتستمر ما دام الأمريكيون المنشغلون في ممارسة حياتهم العادية لم ينتبهوا لها.

حشد الدعم العالمي للعقوبات الدولية

عندما أدى الرئيس المنتخب جورج دبليو بوش اليمين الدستورية في العشرين من يناير عام 2001م، واجهت إدارته الجديدة مشكلة خطيرة؛ فقد كان السلام يعم أرجاء العالم، وانصب جزء منه على العراق. كانت الوفود تأتي من جميع أنحاء العالم لتُعبِّر عن تضامنها وتعاطفها مع معاناة العراق نتيجة العقوبات، وتشجعه على العودة مرَّةً أخرى إلى المجموعة الدولية، وكانت الوفود التجارية تتطلع إلى اليوم الذي تُستأنف فيه العلاقات مع العراق، وقد أخذوا يتفاوضون على إعادة صياغة العقود في القطاعات الاقتصادية جميعها، ليبدأ تنفيذها حال رفع العقوبات، وقد طالبت كلٌّ من أوروبا، وروسيا، والصين، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز بنقلة سياسة كبيرة تجاه العراق، وبذلك بدأ العراق يقترب من إنهاء العقوبات البغيضة يومًا بعد يوم.

في ذلك الوقت كان العراق قد عانى طوال أحد عشر عامًا العقوبات القاسية التي أوقفت تدفق الغذاء والدواء والمعدات اللازمة للإنتاج في القطاعات جميعها، وبلغ الوضع حدًّا لم يعد المجتمع الدولي يتحمَّله أكثر من ذلك، فأخذ الدعم العالمي للعقوبات ينهار بسرعة، ومن غير رجعة.

كانت معاناة العراق فظيعةً؛ فقد تدهورت الخدمات الصحية والطبية إلى أدنى مستوياتها، ونسى المجتمع الدولي أنَّ العراق أجرى ثاني عملية زراعة للقلب في العالم قبل العقوبات، ويتباهى بامتلاك أرقى المستشفيات والكوادر الطبية التي تضاهي ما هو موجود في الولايات المتحدة وأوروبا. لم يكن بمقدور العراق شراء الأدوية الخاصة بالعلاج الكيميائي، أو الأنسولين، أو الأدوية المقوّية لعضلة القلب، ولم تستطع السلطات الصحية شراء أجهزة الأشعة، أو أسطوانات الأكسجين. وقال وفد من الكونغرس بعد زيارة بغداد عام 2000م إنَّه لا توجد في المستشفيات حاضنات للأطفال حديثي الولادة، أو مكيفات هواء للمرضى ذوي الحالات الخطرة [89].

وفي زيارتي إلى بغداد في شهر مارس عام 2002م، أزال الأطباء أبواب المستودعات ليُثبِتوا للعالم أنَّه لا توجد لديهم وصفات أدوية من أي نوع، ولا حتى الأسبرين، أما أسطوانات الأكسجين فكانت شحيحة، حتى إنَّ المرضى في الغرف المتلاصقة يتبادلونها كل خمس أو عشر دقائق، وعندما كان الأكسجين ينفد منها لم يكن المرضى يحصلون على مساعدة للتنفس من أي نوع، ولم يكن مستغربًا أنَّ مرضى كثيرين ماتوا بسبب هذا الوضع.

لقد فرضت الأمم المتحدة سياسة عزل العراق عن مصادر التجارة الخارجية جميعها بناءً على طلب من الولايات المتحدة وبريطانيا، وقد سمح برنامج (النفط مقابل الغذاء) ببيع ما قيمته (5,26) مليون دولار من النفط الخام كل ستة أشهر؛ ليتمكن العراق من شراء الغذاء والدواء والمواد الضرورية كلها لتسيير حياة (22) مليون إنسان، وبلغت حصة الفرد الواحد من المساعدة الإنسانية (252) دولارًا [90]. وقد استغل العراق هذه الفرصة لتمويل ما تبقى من نظام اقتصاده المتهالك، بما في ذلك المعدات الثقيلة للمنشآت النفطية وتحلية المياه، وأنظمة التصريف الصحي، وإنتاج الكهرباء، والإسكان، وتخزين الغذاء.

قُيِّد العراق بحد أعلى مقداره (600) مليون دولار لشراء معدات وقطع غيار لقطاع النفط كل ستة أشهر؛ لوقف التدهور السريع في صناعة النفط بعد أحد عشر عامًا من الإهمال. وفي المقابل، فقد خفضت هذه المبالغ المخصصات المعتمدة للغذاء والدواء، وأدى دمار الأنابيب ومحطات الضخ وتلفها إلى استحالة زيادة إنتاج العراق من النفط.

والأسوأ من هذا كله أنَّ العراق تلقى أقل من (5,25) بليون دولار المعتمدة؛ لأنَّ الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تتحكمان في عقود الإغاثة، ما أدى إلى تجميد عقود معدات وقطع غيار قيمتها (1,5) بليون دولار [91]. وقد أثَّرت هذه السياسة سلبًا في عمليات الصيانة طويلة المدى لشبكة الكهرباء العراقية، وأنظمة المياه والمجاري والزراعة، وهي المشكلة التي عانتها جميع الحكومات العراقية اللاحقة.

وإذا استثنينا برنامج (النفط مقابل الغذاء)، فلم تكن لدى العراقيين حرية الوصول إلى ثرواتهم ومصادرهم الطبيعية؛ فقد كانت الأمم المتحدة تتحكم فيها جميعًا.

أصبح العراقيون الذين كانوا من أفضل الشعوب تعليمًا في الشرق الأوسط لا يستطيعون شراء أقلام الرصاص، أو المقاعد، أو الكتب لأطفال المدارس، وكان كل طفل يحصل على ستة أقلام، وممحاتين، وبراية، وستة دفاتر لسنة كاملة [92]. وقدَّر عاملو الإغاثات الإنسانية أنَّ العقوبات تسببت في حرمان جيل كامل من التعليم؛ ولذلك فإن (جيل العقوبات) دخل مرحلة البلوغ بالمتطلبات الدنيا من التعليم المطلوب للإسهام في إعادة إعمار البلاد.

في مطلع عام 2003م كان الذكور من عمر (18) عامًا يعيشون في ظروف قاسية مذ كانوا في سن الخامسة، ونظرًا إلى انعدام المصادر التي تضمن مستقبلهم، أو تُوفِّر لهم طريقةً للمشاركة فيه؛ فلم يكن مستغربًا أنَّ كثيرًا من هؤلاء الشباب قد انضموا إلى الحركات الثورية لطرد الاحتلال؛ لأنَّه لم يكن لديهم شيء آخر يحلمون به.

لقد كان صعبًا على الأمريكيين والأوروبيين المنساقين وراء تيار الاستهلاك أن يفهموا المجتمع الذي أوجدته الأمم المتحدة؛ فقد مُنع العراق من استيراد أي نوع من البضائع الاستهلاكية، ولم يكن بمقدور العراقيين شراء سيارات لقيادتها، أو حواسيب، أو غسالات صحون، أو غسالات ملابس، أو حتى صحون وفضيات. لقد حظرت العقوبات استيراد الكراسي، والطاولات، وأجهزة التلفاز، والمدافئ، والثلاجات، وأي شيء آخر للاستعمال اليومي يمكن تصوره. وفي المقابل، فقد استولت الأمم المتحدة على نفط العراق كله، وكانت تدفع رواتب بملايين الدولارات لموظفيها في نيويورك وجنيف الذين كانوا يديرون البرامج الإنسانية، والتفتيش عن الأسلحة؛ للتحقق من نزع سلاح العراق.

لقد أوجد التخطيط الاقتصادي المركزي الذي كانت تقوم به الأمم المتحدة ذلك النوع من الحرمان المتوقع في أكثر دول العالم فقرًا، وهذا نتاج مخيف في بلد يجثم على ثاني أكبر احتياط نفطي في العالم.

في بداية حرب الخليج، في شهر أغسطس عام 1990م، كانت كل ثلاثة دنانير عراقية تساوي دولارًا واحدًا، وعند تنصيب الرئيس بوش أصبح الدولار يساوي (2000) دينار عراقي.

إذا وضعنا ذلك ضمن سياق دخل العائلة، فقد أصبح مبلغ تقاعد الموظف الحكومي (250) دينارًا شهريًّا [93]؛ أي ما يساوي (12) سنتًا أمريكيًّا، وبهذا الدخل كانت العائلة العراقية تكتفي

بقطعة خبز وكأس من الشاي للغداء، وصحن من الأرز للعشاء [94]. وقد تدهور وضع العائلات الفقيرة إلى حد لا يطاق، بحيث تعيَّن على كل عائلة أن تختار أي أطفالها ستُطعم، في حين يظل الآخرون جوعى؛ لأنَّ مخصصات الغذاء الحكومية كانت تنفد في منتصف الشهر، فلا تجد العائلة ما تأكله، وقد وصلت نسبة سوء التغذية إلى مستويات مذهلة.

مع نهاية العقوبات عام 2003م كان (1,7) مليون عراقي قد ماتوا من الجوع ونقص الدواء، وهذا الرقم يشمل فقط الأطفال تحت سن الخامسة، والبالغين فوق سن الستين [95]، وقد استُثنيت وفيات الأطفال من سن ست سنوات فأكثر، والبالغين من سن (59) فأقل من إحصائيات الموتى المتعلقة بالعقوبات، وإلا لكان عدد الوفيات ارتفع إلى مستويات تفوق التصور [96].

أعلنت منظمة الصحة العالمية أنَّ نصف مليون طفل قد تُوفوا مع نهاية عام 1996م؛ ما دق ناقوس الخطر بأنَّ العقوبات قد تحولت إلى حرب (إبادة جماعية) [97]. من جانبه، أعلن صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنَّ عدد وفيات الأطفال من سن الخامسة فأكثر، في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، قد تضاعف في عشر سنوات [98].

وقُدِّرت وفيات الأطفال ممن هم دون سن الخامسة بنحو (5–7) آلاف طفل شهريًّا [99]. أما إحصائيات وزارة الصحة العراقية فقَدَّرت العدد عام 2000م بنحو (11) ألف طفل شهريًّا، وهو رقم أعلى بكثير مما أرادت الأمم المتحدة الاعتراف به [100].

وقد وَثَّقت الوزارة وفاة (8,182) طفلًا نتيجة الإسهال والتهاب الرئة وسوء التغذية في شهر يناير عام 2000م فقط، مقارنةً بـ (389) حالة وفاة في الشهر نفسه من العام الماضي، وهو العام الذي أصبح فيه الحظر التجاري ساري المفعول [101].

وهكذا، نجحت الأمم المتحدة – بذريعة نزع سلاح العراق– في قتل مواطنين عراقيين أكثر مما قتلته أسلحة الدمار الشامل الذرية والكيميائية والبيولوجية مجتمعةً على مدار التاريخ بحسب ما قالته مجلة الشؤون الخارجية [102]، أما عالميًّا فقد أخذ يُنظَر إلى العقوبات بوصفها سياسة قتل جماعي.

وفوق هذا كله، فإنَّ ما نسبته (41%) فقط من العراقيين كانوا يحصلون على ماء نظيف، وبلغت نسبة المدارس التي كانت بحاجة إلى ترميمات كبيرة (83%) [103]. لقد فشل برنامج

(النفط مقابل الغذاء) فشلًا ذريعًا، حتى إنَّ كبار موظفي الأمم المتحدة شعروا بالخزي من نتائج إدارته؛ فقد قدَّم الألماني هانس فون سبونيك (منسِّق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية) استقالته من برنامج (النفط مقابل الغذاء)، قائلًا: «إنَّ العقوبات العراقية هي مأساة إنسانية حقيقية يجب وقفها» [104].

وأضاف: «إنَّ المنصب الذي أتولاه بوصفي منسِّقًا للشؤون الإنسانية يحتم عليَّ أن لا أظل صامتًا تجاه ما أراه بأم عيني».

وبعد يومين من استقالته قدَّمت السيدة جوتا بيرغهارت (رئيس برنامج الغذاء العالمي في العراق) استقالتها من منصبها؛ احتجاجًا على عمق البؤس الإنساني الذي سببه البرنامج للشعب العراقي، وتساءل فون سبونيك: «إلى متى سيظل السكان المدنيون، الأبرياء من كل ما يجري، يعاقبون لشيء لم يفعلوه قط؟» وهو سؤال تردد صداه في أروقة الأمم المتحدة [105].

لم تُعجِب هذه الانتقادات الولايات المتحدة وبريطانيا، لكنَّ اليأس الذي عبَّر عنه فون سبونيك وجد طريقه إلى قلب دينيس هاليدي (أول منسِّق لبرنامج النفط مقابل الغذاء) الذي استقال من وظيفته في الأمم المتحدة بعد (34) عامًا من الخدمة مساعدًا للأمين العام، واصفًا العقوبات بالمفهوم المفلس تمامًا [106]. وقال مُحذِّرًا: «نحن نسير في الطريق الذي سيُفضي إلى تدمير مجتمع كامل، هذه هي الحقيقة المرعبة، لقد قضينا على الطبقة الوسطى والفئة المتخصصة التي تضم أشخاصًا يمكنهم تغيير نظام الحكم في العراق، أما مَن بقي فيكافح ليظل حيًّا»، لقد أظهر حجم الضرر الذي لحق بالطبقة الوسطى والفئة المتخصصة الخلل المعيب في سياسة العقوبات؛ وفي الحقيقة، فإنَّ مؤيدي العقوبات كانوا يتساءلون: كيف يمكن لناشطي حقوق الإنسان، المطالبين بالحريات الديمقراطية للجميع، أن يعارضوا أداةً سياسيةً مثل العقوبات التي تساعد على الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية؟

إنَّ سبب معارضتنا لهذه العقوبات نابع من إيماننا بحق الشعوب كلها في إبداء رأيها في سياسات الحكومة وقراراتها، والتعبير عن ذلك بحرية، بما في ذلك الحق في انتقاد الحكومة؛ لذا فإنَّ الحقوق الديمقراطية ضرورية لما نفعله كل يوم، ونحن نريد أن تتمتع الشعوب كلها بهذه الحقوق؛ ونحن نعارض العقوبات لأنَّنا ندرك أنَّ الناس العاديين لا حول لهم ولا قوة في تلك المجتمعات، ومن ثَمَّ فإنَّ من الظلم معاقبتهم بسبب أنشطة الحكومة وسياساتها التي لا يرون

أملًا في تغييرها، والأسوأ من هذا أنَّ عبء العقوبات الإضافي أدى إلى سحق هؤلاء الناس أكثر، وكانت له نتائج وآثار سلبية؛ إذ أصبح توفير الحاجات الأساسية لعائلاتهم شغلهم الشاغل، ولم يعد يوجد ما يدفعهم إلى المشاركة في حركات تحرر المجتمع، أو الإصلاح السياسي، حتى إنَّ الحياة اليومية في نظرهم أخذت تتركز -بالضرورة- على البقاء أحياء.

مجمل القول أنَّ العقوبات كفيلة بالقضاء على أي أمل في حدوث إصلاح سياسي حقيقي، ومما يُؤسَف له أنَّ الأمم المتحدة قد حشرت نفسها في فخ حديدي رهيب من صنعها؛ فقد أشارت قرارات مجلس الأمن إلى أنَّ العقوبات لن تُرفَع إلا بعد أن يُثبِت العراق عدم امتلاكه أي أسلحة دمار شامل.

لقد فعل العراق المستحيل ليُثبِت أنَّه لم تعد لديه أي أسلحة لتدميرها، وهذه حقيقة ثبتت صحتها في أعقاب الغزو الأنجلوأمريكي؛ فقد دمَّر مفتشو الأمم المتحدة كل نظام سلاح في البلاد قبل انسحابهم في ديسمبر عام 1998م، وذكرت تقارير ما بعد الحرب أنَّ مخزون السلاح العراقي دُمِّر في نهاية عام 1996م. هؤلاء العراقيين ماتوا كلهم من أجل لا شيء، لقد مات (1,7) مليون إنسان بسبب كذبة.

على الجانب العراقي، وبعد مغادرة فريق المفتشين، وصف المسؤولون العراقيون الأمم المتحدة بالمكر والكذب، ورفضوا السماح للمفتشين بالعودة إلى العراق مرَّةً أخرى، وقرر العراق أنَّ أي استئناف لعملية التفتيش يجب أن يتضمَّن وجوب رفع العقوبات في حال أثبتت حكومة بغداد التزامها بعملية التفتيش، وخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وقال المسؤولون العراقيون إنَّهم سيرفضون أي نوع من التعاون إذا لم يُوافَق على هذا الشرط.

في هذه الأثناء أظهرت واشنطن شيئًا من الأخلاق، وليس الإنسانية؛ ففي العام السابق لتنصيب الرئيس جورج بوش اتفق المرشح الرئاسي المقبل عن الحزب الديمقراطي دينيس كوسينيش مع مراقب الحزب ديفيد بونيور وعضو مجلس الشيوخ جون كونيرز، الذي أصبح فيما بعدُ رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب، وقدَّم هؤلاء مشروع قانون يسمح بتصدير الغذاء والدواء إلى العراق، وحظي المشروع بتأييد (70) عضوًا في مجلس النواب [107].

وقد وصف راعي المشروع بونيور العقوبات بأنَّها: «مذبحة للأطفال تحت غطاء السياسة»، وقال إنَّ بعض أعضاء الكونغرس «يرفضون تجاهل ذبح الأبرياء».

والمُحزِن في الأمر أنَّه عندما تسلَّم الرئيس بوش السُّلْطة في العشرين من شهر يناير عام 2001م، كان معظم الأمريكيين لا يكترثون ألبتة لعذابات العراق.

أما المجتمع الدولي فقضية أخرى؛ إذ استفاق هذا المجتمع في السنة السابقة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر على البؤس الذي ألحقه التخطيط الاقتصادي المركزي للأمم المتحدة بالعراق، وتأثيره في عرقلة الإصلاحات السياسية في ذلك البلد، وقد أدرك الناس العاديون في العالم أنَّ مأساةً إنسانيةً تحدث في العراق، وأنَّ الأمم المتحدة هي التي تَسبَّبت فيها. ونتيجةً لذلك؛ فقد تزايدت الضغوط في أوروبا والصين وروسيا لحل خلافاتها مع بغداد، بعدما نَفِدَ صبر العالم وهو يتفرج على مأساة العراق.

وبعد عشر سنوات طوال من اللامبالاة أقدمت مجموعات حقوق الإنسان في العالم على خطوة شجاعة في سبتمبر عام 2000م، بدأت بالجسر الجوي من برلين، حيث أخذت هذه المجموعات تُسيِّر رحلات إغاثة جوية إلى مطار بغداد الدولي، ناقلةً النشطاء، والطواقم الطبية، والإمدادات الطبية العاجلة.

كان الألمان والروس أول المبادرين، ما أعاد إلى الأذهان ذكرى كسر الحصار على برلين الشرقية في أثناء الحرب الباردة، وحذا الإيطاليون والفرنسيون حذوهم، وأخيرًا أرسل الأردن طائرة فيها وزراء وأطباء وأدوية؛ كانت هذه أول رحلة طيران عربية منذ عشر سنوات، ثم تشجعت اليمن والمغرب، فأرسلتا طائرات إلى بغداد.

أثارت هذه الرحلات الجوية جدالًا في مجلس الأمن؛ إذ أصرت فرنسا على أنَّ الطائرات بحاجة فقط إلى إبلاغ الأمم المتحدة بمواعيد رحلاتها، وأوضحت فرنسا وروسيا أنَّ قرارات العقوبات لا تشمل أي حظر للطيران. وكانت شركة هندسة فرنسية قد صمَّمت مطار بغداد الدولي، وبنته عام 1982م، بحيث يستقبل (7,5) ملايين مسافر سنويًّا، وقد ظل هذا المطار مغلقًا منذ نشوب حرب الخليج في ليلة 16 يناير 1991م، وأعيد فتحه يوم 15 أغسطس

2000م [108]. ومع تزايد حشد أبطال الكرامة الإنسانية على مستوى العالم، ورفضهم قبول السخافة الفظَّة للعقوبات، انهار الأساس الأخلاقي للعقوبات، وأصبح هباءً.

حين رأيت نشطاء حقوق الإنسان وهم يُنظِّمون رحلات الطيران الإنسانية من مختلف أنحاء العالم، عرفت يومها أنَّ العقوبات ستنهار.

والأهم من هذا كله أنَّ الاستخبارات الأمريكية عرفت ذلك أيضًا، فقد غيَّر أولئك الطيارون الأبطال الذين كانوا ينقلون الإمدادات الطبية نشاط حركة السلام، وأظهروا بأفعالهم أنَّ العالم لم يعد يحتمل رؤية هذه القسوة حيال الشعب العراقي، وفرضوا بخطوة شجاعة وجوب المراجعة الكاملة للسياسة الكونية بمجرد رفضهم مجاراة الظلم، قائلين للعالم إنَّ العقوبات يجب أن تُرفَع.

بالتوازي مع ذلك أخذت بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتوصل إلى الاستنتاجات نفسها؛ فقد أصدرت لجنة الأمم المتحدة الفرعية لحقوق الإنسان في شهر أغسطس عام 2000م، تقريرًا أَعَدَّه أستاذ القانون البلجيكي مارك بوسويت، وأعلن فيه أنَّ العقوبات «غير شرعية بصورة لا لبس فيها» [109]. وبعد عشر سنوات من تطبيق العقوبات فطنت الأمم المتحدة إلى أنَّ اتفاقيات جنيف لعام 1949م تحظر العقاب الجماعي للمدنيين، «وتُحرِّم تجويع السكان المدنيين، وتدمير كل ما هو أساسي لبقائهم».

وهكذا، وبعد عقد من الإنكار، اعترفت لجنة حقوق الإنسان أخيرًا بأنَّ «الأنشطة الاقتصادية كلها تضررت من العقوبات إلى حد كبير، خاصة في مجال إمدادات مياه الشرب والكهرباء والزراعة» [110]، وأظهرت نتائج تقرير المنظمة الدولية أنَّ العقوبات أدَّت إلى كارثة في العراق شبيهة بأسوأ الكوارث التي حدثت في العقود الماضية.

وأخيرًا، صدر الحكم بإدانة العقوبات، ووُصِفت بأنَّها فشل سياسي ذريع.

إذا كانت أوروبا قد اعتنقت فلسفة رفض العقوبات حديثًا، فإنَّ المشاعر في الشارع العربي كانت دومًا مؤيدة للقضية العراقية، وقد استعاد الشارع العربي حضوره وسط القصف الأمريكي المتواصل للمدن العراقية (20 ألف غارة جوية حتى نهاية إدارة كلينتون)؛ إذ ظل الأصوليون العرب يتظاهرون سنوات عدَّة دعمًا للعراق، في موجات غضب على قتل المدنيين،

أمـا الحكومـات العربيـة فكانت فرحةً بسـقوط صدام حسـين، وكانـت تتكلف الابتسـام عندما تتحدث الإدارة الأمريكية عن القيادات الاسـتبدادية الشـبيهة بهذه الحكومات، لكنَّ الجماهير العربية ظلت تغلي دائمًا بنيران الانتقام.

بعد عشر سنوات أخذت الحكومات العربية تستمع إلى هتافات الشارع، وبانتهاء عهد إدارة كلينتـون أخذ الجميع، حتى حلفاء واشـنطن من العرب، ينتقدون سياسـة العقوبات؛ فقد دعت قطـر دول الخليج إلى تطبيـع علاقاتها مع العراق، وإلى رفع العقوبات، وحذت عُمان والبحرين والإمـارات العربيـة المتحـدة حـذو قطـر، فاتخذت خطـوات لإعادة العلاقـات الدبلوماسـية مع العراق.

واجهت الولايات المتحدة مشـكلةً أخرى؛ فقد وجدت نبوءة مخيفة أخذت تتحقق على رمال أفغانسـتان؛ ففـي أواخر شـهر ديسـمبر عـام 1998م اسـتطاع صحفي جريء يُدعـى رحم الله يوسـف زاي، يعمل مع مجلة تايم الأمريكية [111]، الوصول إلى المقر السـري لجهاديٍّ شابٍّ يُدعى أسامة بن لادن، وأجرى معه مقابلة صحفية. في تلك المقابلة كال ابن لادن المديح لمُنفِّذي تفجير السـفارة الأمريكيـة في دار السـلام ونيروبـي في كينيـا، وادَّعى المسـؤولية عـن مهاجمة أهداف داخـل الولايـات المتحدة مطلع عام 1993م، بما في ذلـك أول هجوم على مركز التجارة العالمي، وتفجير مدينة أوكلاهوما.

حـين سـأله الصحفي: ماذا تتوقـع أن يكون رد أمريكا الآن؟ أجاب ابـن لادن إجابةً مخيفةً: «يتعـيَّن علـى أي لصـ أو سـارق مجـرم يدخل بلـدًا آخرَ من أجل السـرقة أن يتوقـع القتل في أي لحظـة، أمـا أن تتوقـع القوات الأمريكية أي شـيء مني شـخصيًّا، فهذا يعكـس مفهومًـا ضيقًا، يوجد الملايين من المسـلمين الذي يشـعرون بالغضب، على الأمريكيين أن يتوقعوا ردات فعل من المسلمين تتناسب مع الظلم الذي يلحقونه بهم» [112].

كان الشـارع العربـي جاهـزًا لتفجير غضبـه، وأدركت أوروبا – من جانبهـا- عواقب الوضع المتقلـب في الشـرق الأوسـط، أما الولايـات المتحدة وبريطانيا فتشـبَّثتا بوضع القـوى العظمى- غطاء الحماية الزائف-، مقتنعتين أنَّه لا توجد حكومة، ناهيك عن تنظيم مقاتل صغير، يمكن أن يزيحهمـا عن كرسـي القوة والنخبوية الثقافيـة. كانت إدارة كلينتون في نهاية عهدها عندما أصبحـت الولايـات المتحـدة وبريطانيا منبوذتين في مجلس الأمن الدولي بعدمـا عارضت دول

العالم بالإجماع شن مزيد من العدوان على الشعب العراقي، وعندما وصل الرئيس المنتخب الجديد جورج بوش إلى السُّلْطة، لم تكن أمامه فرصة لبيع خطة للإطاحة بصدام حسين، فقد كان مجرد الإيحاء بشن حرب على العراق سيثير الغضب، ويستحق الإدانة؛ لأنَّه (عمل مارق) من دون استفزاز.

كانت شمس حقبة سلام جديدة تطل على المجتمع الدولي، وكان نشطاء حقوق الإنسان يستعدون لتحقيق انتصار على بؤس عقوبات الأمم المتحدة، وكانت قنبلة موقوتة جاهزةً للانفجار في الشارع العربي، كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية تُدرِك إدراكًا تامًّا هذه العوامل كلها، وكانت أمام واقع سياسي يفرض عليها التعامل معه، إلا أنَّها تمسَّكت بهدف محدد؛ هو ضمان تحكمها في مختلف مراحل حل النزاع مع العراق، لم تكن الوكالة مستعدةً للتخلي عن تلك السُّلْطة لحلفاء الولايات المتحدة في مجلس الأمن، أو للحكومات العربية الأخرى، كانت مهمتها الإبقاء على تلك السُّلْطة بيد واشنطن.

وسواء شئنا أم أبينا، فقد كان هذا الدافع منطقيًّا من وجهة نظر الاستخبارات الأمريكية، كان ذلك ضرورةً سياسيةً لم يكن التجمع السري المؤيد للحرب ليتجاهلها أيضًا.

كان على قادة الحزب الجمهوري التغلب على عقبة السلام إذا أرادوا تحقيق مخططهم السري لجر المجتمع الدولي إلى الحرب في العراق، كان عليهم أن يقلبوا العالم كله رأسًا على عقب لتحقيق مآربهم؛ ومع كل صنوف الرعب والخوف التي رافقتها، فإن هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت تفي بالغرض.